الأمم المتحدة

S/2003/849

مجلس الأمن

Distr.: General
29 August 2003
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نسخة من الخطاب الهام الذي وجهه إلى الشعب فخامة رئيس جمهورية كوت ديفوار، السيد لوران غباغبو، يوم الثلاثاء، ٢٦ آب/أغسطس، ٢٠٠٣، غداة إلقاء القبض في كل من كوت ديفوار وفرنسا على أشخاص ضالعين في عمل لزعزعة استقرار حكومة كوت ديفوار.

وأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دجان غون **فيليب**
السفير
الممثل الدائم

020903 020903 03-48485 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣، الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة

الخطاب الذي وجهه إلى الشعب فخامة رئيس جمهورية كوت ديفوار السيد لوران غباغبو

٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٣

أيها المواطنون الأعزاء،

إنكم لا شك تتذكرون خطابي الذي ألقيته في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣. فلقد دعوتكم فيه، حال عودتي من باريس بعد اجتماع كليبر، إلى ملازمة الهدوء والتحلي بالصبر إزاء ما اتفق على تسميته ''باتفاقات مركوس'' التي أثارت لديكم ردود انفعالية، ودعوتكم آنذاك إلى تجربة هذا ''الدواء'' لعدم وجود حل أفضل.

فلقد آلينا على أنفسنا، عملا بهذا المنطق، أن نسير بثبات على درب السلام والمصالحة الوطنية. وإنكم تتذكرون بالتأكيد، أنني كنت أرى أن من المهم أن أنجز هذه العملية في كنف الاحترام التام للدستور، عماد مؤسساتنا، والالتزامات التي قطعتها على نفسها كل من الأحزاب السياسية وحركات التمرد.

ولا يفوتني في هذا الصدد أن أذكركم بالتضحيات التي قمت بها شخصيا عندما أقلت رئيس وزرائي وأعضاء حكومته دون أن يكون لي عليهم أي مأخذ وها أنا ذا أؤكده مرة أخرى.

وقد عينت بدلا منهم رئيس وزراء لتكريس توافق الآراء ليتسنى تشكيل حكومة جديدة شعارها ''المصالحة الوطنية''.

ثم أنه وفي سياق بحثي الدائم عن السلام والأمن، أصدرت مرسوما فوضت فيه سلطات واسعة لرئيس الوزراء الجديد، عملا في ذلك بما ينص عليه اتفاق ماركوس.

ولم أتردد حتى عن قبول وزراء في الحكومة من حركات التمرد (الحركة الوطنية لكوت ديفوار، وحركة كوت ديفوار الشعبية للغرب الكبير، وحركة العدل والسلام) يتولون مناصبهم على قدم المساواة مع نظرائهم المنتمين لجميع القوى السياسية الشرعية الأخرى في كوت ديفوار.

وبالإضافة إلى كل ما تقدم، سعيت لدى البرلمان لاستصدار قانون عفو صدق عليه البرلمان في آب/أغسطس ٢٠٠٣، مخالفا بذلك إيماني بضرورة أن أحرص كل الحرص على الفصل بين السلطات.

وتنفيذا لهذا القانون الذي سارعت بالمصادقة عليه في ٨ آب/أغسطس، أصدرت تعليماتي إلى وزير الدفاع بأن يتخذ على الفور قرارا يعيد به إلى الخدمة جميع العسكريين المستفيدين من هذا القانون.

ولذا، كنت أتوقع، كسائر الإيفواريين، تحقيق مزيد من التقدم في عملية المصالحة الوطنية، وعودة السلام تدريجيا إلى البلد.

وقد كنا نعلل النفس بهذا الأمل، عندما أبلغتني المخابرات الإيفوارية بأنها اكتشفت في عملية تعاون تام مع المخابرات الفرنسية، وجود مؤامرة إرهابية ترمي إلى قلب مؤسساتنا.

وتتمثل هذه المؤامرة على وجه التحديد في قتلي واغتيال معاوني الرئيسيين.

يمكنني أن أؤكد لكم بأنه قد تم منذ نهاية الأسبوع الماضي إلقاء القبض في نفس الوقت في كل من كوت ديفوار وفرنسا، على أشخاص ضالعين في هذا العمل الإرهابي، وذلك بفضل تعاون مخابرات البلدين.

وبهذه المناسبة، أتوجه بشكري الحار إلى كبار المسؤولين في السلطات الفرنسية، الذين مكن تعاونهم القيم من إحباط هذه المحاولة الألف من محاولات زعزعة استقرار بلدنا، كوت ديفوار.

وأذكر أنه منذ بداية أحداث ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وفرنسا تقف إلى جانبنا في جميع الحالات، حيث أنها تنشر أكثر من ٠٠٠ ٤ من جنودها على أراضينا دعما لجهود السلام التي يبذلها المجتمع الدولي في كوت ديفوار.

فكيف لنا ألا ندين مقتل الجنديين الفرنسيين الذين قتلا أمس، خسة على أيدي المتمردين عندما كانا يقومان بواجبهما في بحيرة كوسو؟ وإني أحيي بطبيعة الحال روحيهما وأتقدم بتعازي كوت ديفوار إلى فرنسا وذويهما.

إن كوت ديفوار لن تقبل بأن تظل إلى ما لا نهاية عرضة لخطر الانقلابات المتكررة.

ولذا، فإن أملي وطيد في أن تتم التحقيقات بشأن هذه المحاولة الجديدة لزعزعة استقرار البلد، في كنف السرعة والدقة والجدية لتتسنى إماطة اللثام عن جميع الرؤوس المدبرة وشركائهم في الجريمة أينما وجدوا.

وخلاصة القول، أن أحداث الأيام الأخيرة، أثبتت إن كان ثمة حاجة إلى دليل، أن العقبات التي توضع في طريق عملية السلام والمصالحة الوطنية لم أكن ولن أكون صاحبها في يوم من الأيام. ثم أنه، وأيا كانت خطورة هذه الأعمال، سأظل على قناعة بضرورة السير على طريق السلام التي سرنا فيها عن حسن نية، كلفنا ذلك ما كلفنا.

وليحفظ الله كوت ديفوار.

مرفق

قائمة بأسماء الأشخاص الذين تم إلقاء القبض عليهم حتى الآن

١ - أربعة أشخاص (مرتزقة) ألقي عليهم القبض في رواسي شارل ديغول:

جورجن هاري بوهل

بول ليونيلي (كورسيكا)

جون لوك موليكاكا (كناك)

كاكو موريس نانو (ايفواري)

٢ - خمسة أشخاص ألقي عليهم القبض في نزل ميريديان، مونبارناس باريس:

سرجنت شاف ابراهيم كوليبالي شهر أي بي (يحمل جواز سفر خدمة من بوركينا فاسو)

ممادو ديوماندي (ايفواري)، محام في سانت نازير

حسن فاروق فخر (لبناني) ممول العملية

فاكاراموكو ديابي (ايفواري)

كواكو غنامين (ايفواري)

٣ - شخص ألقي عليه القبض في أورانج/جنوب فرنسا

فيا سواكيمي (مرتزق)